

## رؤية حول تمويل مجتمع المعلومات كسلعة دولية عامة

للباحث/ Fernando Prada

### مقدمة:

الهدف المركزي من هذه الوثيقة هو تقديم استراتيجيات حول تمويل مجتمع المعلومات من خلال وجهة نظر تتمثل في كونها سلعة دولية عامة، و تحاول كذلك ان تتناول رؤية حول هذا التمويل.

إن المفهوم العام حول هذا البحث، والذي يتناول مجتمع المعلومات من كونه سلعة دولية عامة، قد تم التطرق اليه في أعمال كلا من الباحثين Sagasti و Bezanson . إن هذا المفهوم الإطاري يسمح بالتعرف على الأدوات المختلفة التي تشكل نظاما مثاليا لتوفي تلك السلعة الدولية العامة، وإن مجتمع المعلومات في هذه الحالة وبتجريده من كافة الظروف المحيطة، كالخصائص العامة غير المنافسة والغير مجردة، فيما يعنى بالاستهلاك والتي تتيح الفرص من أجل تحسين رخاء الوكلاء من خلال إجراءات جماعية ، وكذلك هؤلاء الذين يقومون بنشاطات متكاملة ولا يمثلون هذه الخصائص، وكما هو موضح في بعض الأشكال التفصيلية التي توضح كيفية تحقيق نظام مثالي إدارة سلعة دولية عامة كمجتمع المعلومات.

### مكونات السلعة الدولية العامة:

لقد عبر المجتمع الدولي في مناسبات عديدة عن قلقه بالنسبة لأثار حصول دول الجنوب على احتياجاتها من المعلومات وكذلك التمويل الإضافي، ويدور هذا في إطار انتقادات للتضامن الذي يسمح بحدوث تكامل في فترات معقولة لشعوب العالم في الحصول على المنافع من مجتمع المعلومات، وتلك النظرة لمجتمع المعلومات تتكون من ثلاث عناصر:

- 1- عنصر أول عام وعالمي ويتمثل في السيطرة العالمية ( المعلومات التي يتم تبادلها من خلال شبكة الإنترنت، إجراءات الحصول على ذلك، قواعد المراقبة، إلى آخره).
- 2- العنصر الثاني هو أكثر محلية من وجهة النظر الجغرافية وذات أهمية كبيرة في مجال التنافس على الاستهلاك، ويتمثل في انتشار الشبكات المحلية والدولية من خلال اتفاقات وعقود ( في أحيان كثيرة يطلق عليه سوق تكنولوجيا المعلومات، والذي يشمل البنية الأساسية والخدمات المتعلقة بها، التنمية، ودور استخدام التكنولوجيا في نقل المعلومات وزيادة إنتاجيتها.
- 3- عنصر أكثر محلية على المستوى المحلي والوطني وذو أهمية كبيرة فيما يتعلق بالحرمان من المنافع " الكفاءة في نقل المعلومات، والقدرة على زيادة المعلومات ومحتواها، مستوى التعليم لدى الناس لتطوير هذه المنافع في

مجتمع المعلومات، والقدرة على تطبيق المحتويات فى مجال الإنتاج وزيادة الإنتاج الجماعي فى مجال المعلومات.

وفى هذا الإطار فإن التركيز على مجتمع المعلومات كسلعة دولية عامة يتيح لنا تركيز تلك الجهود لخلق مجتمع المعلومات وتركيز جهود المجتمع الدولى والتضامن من اجل خلق نظام مناسب لتوفير مثل هذه السلعة.

إن الإعلان ان هذه السلعة هى سلعة دولية عامة يعد خطوة أولى نحو توفيرها، وإن المفاوضات من اجل خلق هذه النظم من الممكن ان تنمو من خلال تطبيق هذه الرؤية التى تناولناها سابقا والتى تتضح أيضا من خلال النص الأصلي الأجنبي من هذه الوثيقة.

### ما الذى يجب ان نفعله؟

إن كل عنصر داخل هذا النظام الذى اشرنا إليه سابقا له تحدياته، وإن عملية التفاوض تتناول الانتهاء منه وتحقيقه، الا انه توجد بعض النقاط الأساسية لهؤلاء الذين يمثلون المجتمع المدني والذي عليهم ان يروجوا لها لدى حكوماتهم، وكذلك الى اطراف التفاوض المشتركة فى المفاوضات من اجل وضع رؤية " بشكل شامل " من اجل الحيلولة دون التوصل الى حلول جزئية لمجتمع المعلومات.

وفى هذا الإطار فإننا نرى ان الإستراتيجية من اجل وضع رؤية منظمة لتوفير التمويل لمجتمع المعلومات لها خمسة عناصر أساسية:

- أ- خلق وتقوية آليات ضرورية لكي يصبح من الممكن تضمين الأطر المهمشة فى الإطار العالمي مع تركيز خاص على قطاع البنية التحتية، والعنصر الأول من تلك الإستراتيجية يتركز على مسألة الإبداع، وفى هذا الإطار فإن المدن الكثيفة السكان تمثل المستخدمين الأساسيين للتكنولوجيا فى الدول النامية، وهذا الاتجاه يجب ان يستمر فى كل الأحوال، ومع ذلك فإنه توجد إجراءات عديدة لتقوية تلك القواعد وبشكل يسمح بتجنب استقلالية أنواع من التكنولوجيا من جانب وتقوية المستهلكين من جانب اخر، ومن المحتمل ان المشار إليه سابقا هو الأكثر عملي عندما توجد فدرية على تعبئة المصادر " مصادر دخل مرتفعة فى البلد الواحد "، ومع ذلك فإن المجتمع الدولى يجب ان يوجه مصادر مالية لتقوية وتعبئة مصادر التمويل الوطنية فى تلك الدول.
- ب- استغلال الآليات المتنوعة للتمويل من المصادر التمويلية المتعددة والتى تتفق مع الإستراتيجيات الدولية للتنمية وتطبيقها وفقا لاحتياجات كل دولة وكل ركن من أركان مجتمع المعلومات، وفى هذا الإطار فإننا نعتقد ان الدخول الى مجتمع المعلومات يجب ان يتم فى إطار القواعد التى تحددها كل دولة، وإن الدول المتوسطة الدخل والأخرى الأعلى من المتوسطة يمكن ان تمارس ضغوطا من اجل تحقيق برامج للاستثمار " لمدة 10 سنوات على سبيل المثال من خلال اتفاقات مع صندوق النقد الدولى من اجل تحقيق مشروعات ذات عائد اجتماعي مرتفع لشبكات الاتصال وتمول برؤوس أموال خاصة ولذلك فإنها تمتلك حرية واسعة لتقرير الإستراتيجيات الأفضل للدخول فى

مجتمع المعلومات، وان تعتمد بشكل اقل على القروض ومؤسسات التمويل متعددة الأطراف والثنائية". ومن جهة أخرى فإن الدول ذات الدخل الأقل فإنها يمكن ان تضع تصورات اقل طموحا من اجل برامج الاستثمار فى مجالات شبكات الاتصالات، فى إطار برامج مكافحة الفقر لتحقيق معدلات مرتفعة فى مجال خفض الديون او لمقايسة تلك الديون بالاستثمار فى هذا المجال. هناك ضغوط متواصلة من اجل إقامة نظم تمويلية خاصة مثل فرض ضرائب عالمية من اجل توسيع خيارات التمويل وتوفير مصادر تمويل للدول النامية، فضلا عن المعارضة من قبل الدول المتقدمة لهذا الأمر فإنه يوجد نقاض حول السلع العالمية العامة للتأكيد على ان أرباح الاستثمار فى مجال مجتمع المعلومات يجب ان تدور عوائده فى العالم كله، ولا تسمح فقط بنقل المعلومات ولكن أيضا دعم البرامج الاجتماعية والتعليمية وخلق فرص تجارية لكى تصبح ذات جدوى فى مجالات التمويل فى الاستثمارات المتنامية فى الدول النامية.

ت- استغلال التنوع الضمني فى عمل مصادر التمويل على المستوى المرتفعة الدخل وتأكيد كبير على المصادر الخاصة التى تبحث عن معدلات ربح مرتفعة لأعمالها بينما على المستوى المنخفض للدخل فإن التركيز يتغير ويصبح مهتما بالحرص على تمويل معتدل او منح، وفى نفس الوقت فإن التنوع العمل يتم فى إطار المحتويات حيث ان معدل الدخل المرتفع، والتأكيد له يكون على الإسهام فى الأنشطة ذات طبيعة عالمية " المشاركة فى الإنشاء أساسيات المشروعات، المساعدة الفنية المقدمة للدول، استثمارات جديدة فى مجال الأبحاث والتنمية لإنشاء خيارات أفضل من الناحية الاقتصادية ومتناسبة مع الدول النامية". بينما على المستوى المنخفض من الدخل، فإن الفجوات على مستوى البنية الأساسية والإمكانيات هى تلك التى يجب ان تمول على وجه السرعة.

ث- وأخيرا فإن الإستراتيجية يجب ان تكمل الفراغات فى المجال الوطنى والمحلى. من الواضح ان الانقسامات لا تجرى ما بين الدول فقط، وإنما على المستوى الداخلى للدولة، وإن فكرة ملاءمة هذه الفراغات تقوم على دور معرفة تلك الاختلافات الداخلية للسكان وتنفيذ الإستراتيجيات الأكثر تناسبا طبق الأولويات الوطنية، وفى هذا الإطار فإن الدول الأكثر قدرة على تعبئة الموارد يكن ان تبدأ برامج بمساعدة مصادر تمويلية سهلة " ثنائية او متعددة الأطراف" على مستوى صغير وبغرض تحسين الأداء ثم إعادة التشغيل بمصادر محلية على مستوى أكبر، كما ان الدول ذات الإمكانيات الأقل فى تعبئة المصادر يمكن ان تمول برامجها من خلال قروض متعددة الأطراف " ومدعومة بمصادر تمويلية رأسمالية من خلال صناديق الاستثمار" من اجل الحصول على شبكة اتصالات ذات عائد كبير.